اقتصاد

فوق الطاولة

قرارات مصرفية تضرّ المواطنين

المحرر الاقتصادي

هل بعض قرارات الحكومة المصرفية تخدم مصلحة المواطنين وتيسّر أمورهم؟ الجواب من أرض الواقع هو لا، وخاصة ما يتعلق بإجراءات تجديد بطاقات الصرافات الآلية، للمتقاعدين الطاعنين في السنّ، أو الذين يعانون أمراضاً تعيق تحركاتهم، وغيرهم من المواطنين الموجودين في أماكن ساخنة، وحتى بعض المسافرين خارج البلد، وقد تركوا معاشاتهم لذويهم كي تعينهم في الظرف المعيشي القاسي الذي فرضته الحرب، كما فرضت غيرها من الظروف المعيشية والاقتصادية الرديئة.

كما يعلم الجميع، لا تزال شروط استبدال بطاقة الصرّاف منتهية الصلاحية، صلبة، وجامدة، فلا يقبل إلا الحضور الشخصي لصاحب البطاقة، فلا توكيل ولا أي إجراء قانوني يضمن حقوق الطرفين، مقبول في إجراءات التجديد، لتتراكم المعاشات في المصارف دون أن يستفيد منها أحد، معرضةً لتبدلات معدل التضخم وتآكل قيمتها وقوتها الشرائية مع الزمن.

ولدى البحث في الموضوع، يجمع مدراء المصارف على أن التوجيه بالتقيد بتلك الشروط مشدد عليه من قبل رئاسة مجلس الوزراء، ولا استثناءات في الموضوع أبداً! علماً بأن رئاسة الحكومة تشدد على تيسير وتسيير أمور الناس في كل ظهور إعلامي لها.. إذاً، أين الخلل في قضية تجديد بطاقات الصرّافات الآلية؟

يبدو أن الخلل الرئيسي يأتي من العقليات التي تدار بها المصارف، والتي لا تعرف ما اسمه روح القانون أو هنا روح القرار، طالما أن الهدف ضمان مصلحة الطرفين (المصرف والمواطن) وتيسير أمور المواطن، إذ يمكن بكل بساطة قبول التعامل بالحلول القانونية البديلة التي تضمن مصلحة الطرفين، عبر توكيل قانوني، وتعهد لضمان الحقوق.. وغيرها من الوسائل التي يعرفها أصحاب الاختصاص. تلك العقلية الحرفية، لا تمت لفن الإدارة بصلة، إذ كان بإمكان المدراء الطلب من الحكومة إعادة النظر بقراراتها المتعلقة بالموضوع، وطلب إدخال تعديلات إليها، لكن يبدو أن لا أحد يريد أن «يحرج» نفسه في طرح تصويب لقرار متعارض مع مصلحة المواطن، أمام رئاسة مجلس الوزراء.. وهنا مصيبة أخرى من مصائب الإدارة لدى مؤسساتنا.

إلى ذلك، نقترح على أصحاب الشأن الاهتمام السريع بالأمر، لأن مصالح الناس تضررت، وتتضرر يومياً بسبب جمود قرارات كهذه، تخلو من روح المبادرة والتطوير وفقاً لما تقتضيه الممارسة العملية بالتطبيق، وهذا لمن يهتم اسمه «التغذية الراجعة» ولا أعتقد أن أحد مديري المصارف لم يسمع عنها، لكن العمل بها يبدو أمراً في غاية الصعوبة! وعملياً، نقترح قبول تفويض شخصي مع تعهد لضمان حقوق الطرفين وإبراء ذمة المصرف لدى تجديد البطاقة من غير صاحب العلاقة المفوض باستلام البطاقة الجديدة.

معظمها في «الكهرباء»

مسؤول حكومي لـ«الوطن»: مشروع قانون يلغي ديوناً بأكثر من ألف مليار ليرة بين الجهات العامة

عبدالهادي شباط

كشف مسؤول حكومي لـ«الوطن» عن إعداد مشروع قانون لحل التشابكات المالية بين الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي، لإطفاء أكثر من ألف مليار ليرة مديونية بين هذه الجهات، مبيناً أن التركيز في حل التشابكات المالية سيكون على الجهات العاملة بالمحروقات والجهات المرتبطة بها.

وأوضح أن تسديد الديون سيكون قيدياً ودفترياً عبر إبراء الذمم المالية بين الجهات العامة، مبيناً أن ديون بعض الجهات العامة أصبحت أرقاماً كبيرة جداً، حيث تجاوزت الديون المستحقة لوزارة الكهرباء على مؤسسات وجهات حكومية مختلفة ٦٣٠ مليار ليرة على حين سجلت ديون مؤسسة التجارة الخارجية ٣٨ مليار ليرة، وتلعب هذه الديون دوراً سلبياً في قدرة هذه الجهات على تنفيذ نشاطاتها ومشروعاتها الاستثمارية كما هو الحال في الكهرباء في حين حدت هذه الديون من نشاط وحركة مؤسسة لتجارة الخارجية وتمكينها تأمين العديد من المواد والسلع بأسعار تنافسية وكسر العديد من حالات الاحتكار.

كما أوضح المسؤول المعني بالشأن المالي أن حالة المديونية بين الجهات العامة ليس لها أثر على رسم الموازنات وتنفيذ الخطط السنوية، إذ يتم العمل على تدويرها سنوياً، وهناك العديد من المقترحات المتداولة بخصوص فك هذه التشابكات وحلها، منها العودة إلى أصل الدين لتخفيف قيم المديونية وتمكين الجهات المستدينة من تسديد إلتزاماتها والإيفاء بها. كما تم خلال الفترة الماضية تداول إحداث هيئة عليا ذات صلاحيات واسعة تكون معنية بالتنسيق مع رئاسة الحكومة لمتابعة وحل جميع التشابكات المالية بين الجهات العامة. وكان مجلس الوزراء وافق في نهاية العام الماضي على مشروع لحل بعض التشابكات المالية بين بعض الجهات العامة وأهمها المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي والمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء وشركة محروقات والشركة العامة للأسمدة ومؤسسة الإسكان العسكرية والتي تعاني من عجوزات تسببت في سلسلة من التشابكات المالية بين جهات القطاع العام. وتقرّر في حينها تقديم سلفة مالية بقيمة ١٢ مليار ليرة سورية إلى مؤسسة التأمين والمعاشات لتتمكن من إعطاء المتقاعدين رواتبهم الشهرية بشكل منتظم.

وفي المحصلة ستبقى التشابكات المالية بين الجهات العامة واحدة من أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه عملها واستمراريتها وخاصة خلال سنوات الأزمة، حيث لعب نقص عمليات التمويل وتوافر السيولة وتغير طبيعة الخطط والمشاريع الاستثمارية التي تطلع بها وتنفذها الجهات العامة دوراً فاقم زيادة طبيعة هذه التشابكات، ما دام ليس هناك حلول على المستوى الكلي وتحت مظلة وسقف رئاسة الحكومة مباشرة.

عرض لمبادلة القمح بالحمضيات مع روسيا قيد الدراسة

علي محمود سليمان

علمت «الوطن» بوجود عرض للتبادل التجاري مع روسيا يشمل شراء ٢٠٠ ألف طن قمح روسي مقابل تصدير حمضيات وخضار وفواكه، وحتى الآن لم يتم البت بالعقد من الجهات الحكومية، إضافة إلى وجود عقود أخرى للتبادل التجاري في مواد غذائية ومنسوجات وغيرها من المنتجات. علماً بأن هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات تقوم حالياً بتأمين بنك معلومات للمصدرين الحرفيين والصناعيين لمعرفة الجهات الروسية التي تبحث عن شركاء لها في سورية.

وبحسب مصدر مطلع على الشأن التصديري، تجري مباحثات حالياً لإنشاء شركة تعنى بتطوير العمل الزراعي الخاص بالتصدير، يتم من خلالها زراعة مواسم في سورية تكون خاصة بالتصدير، وذلك بعد تجربة توقيع عقود تصدير عدد من المنتجات الزراعية إلى روسيا، ولكن بسبب عدم جودة المنتج ومطابقته للمواصفات في الأسواق الروسية لم يتم تصديره، ولذلك سيكون دور هذه الشركة تطوير الزراعة الخاصة بالتصدير، وزراعة منتجات زراعية وفق العقود المبرمة.

ولفت المصدر إلى أن تصدير الحمضيات السورية إلى السوق الروسية هذا الموسم لم يكلل بالنجاح المأمول له، حيث كان هناك عقد لتصدير ١٠٠ ألف طن من الحمضيات إلى روسيا وللأسف لم يتم تنفيذ كامل الكمية في العقد لعدم وجود موسم مطابق للمواصفات على الرغم من التواصل مع عدة جهات معنية بالصادرات والخزن والزراعة وكلها لم تتمكن من تأمين كامل الكمية وفي النهاية تعرض موسم الحمضيات لموجة صقيع ولم يتم تصدير إلا كمية قليلة منه.

باحث اقتصادي يتوقع:

٦٠ مليار دولار أضرار البنى التحتية حتى نهاية ٢٠١٦

الوطن

وصف الباحث الاقتصادي محمد عثمان الاقتصاد السوري في السنة السادسة للأزمة باقتصاد الإرادتين، إرادة الاستمرار وإرادة الصمود، وأشار في دراسة له ضمن هذا الإطار إلى أن الحرب استمرت واستمر معها الصمود مع الإنجازات التي تحققت في الاقتصاد عندما بدأ التفكير الجدي بمرحلة إعادة الإعمار.

ورأى أن أهم الإنجازات هي الحفاظ على سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية ولو عند سعر صرف مرتفع نحو ٥٠٠ ليرة ولكن كان هذا مطلب جميع الفعاليات الاقتصادية.

وتميز عام ٢٠١٦ بحسب عثمان أنه عام الصناعة السورية بعد أن وضعت وزارة الصناعة ولأول مرة خطة إستراتيجية لتطوير الصناعة على مدى السنوات العشر القادمة مع خطة لدفع عملية الإنتاج ساهم في هذه الخطة الصناعي والتاجر على حد سواء.

وترافق ذلك مع قرار مصرف سورية المركزي بتجميد القرار رقم ٦٠٥ الخاص بتنظيم تعهد إعادة القطع هذه الأمور زادت من صادرات سورية بنسبة لا بأس بها.

ولفت إلى حصول زيادة في إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم في موازنة الدولة لعام ٢٠١٧ بنسبة ٢٧,٢٤٪، عن عام ٢٠١٦ بواقع ٦٩ مليار ليرة، بسبب التحسن في مستوى النشاط الاقتصادي وبدء عودة عجلة الإنتاج تدريجيا ولحظ وجود زيادة في بند فروقات الأسعار بمبلغ ٢٦٧,٧ مليار ليرة سورية بنسبة ٥٧,٣٥٪.

وأشار في الوقت ذاته وإلى جانب الإنجازات المذكورة، إلى الأرقام الضعيفة للاقتصاد الكلي كأحد مفرزات الحرب تمثل في تراجع نمو عام ٢٠١٦ بنسبة ٨٪ بعد أن كانت سورية تحقق نمواً يوازي الدول المتقدمة في عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ وصل إلى ٥٪.

وأشار عثمان إلى تضرر الجزء الأكبر من البنية التحتية في معظم المدن السورية وخاصة في مدينة حلب التي هي العاصمة الاقتصادية السورية وتراوحت الأضرار وفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي بين ٣,٧ مليارات دولار و٤,٥ مليارات دولار نهاية عام ٢٠١٤ وتوقع أن تصل الأضرار في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٦٠ مليار دولار مع التدمير الذي حصل في حلب وريف دمشق وحماة ودرعا وإدلب.

وأضاف إن الاقتصاد السوري عانى خلال سنوات الأزمة تراجعاً كبيراً في المؤشرات الاقتصادية الكلية وانخفاض أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية ما أثر سلباً في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وأدى لتراجع كبير في إيرادات الخزينة العامة وتدني المستوى المعيشي للمواطنين. وانعكست الأزمة على الموازنة العامة للدولة ما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام لتعزيز مقومات الصمود الوطني نظرا لانخفاض مصادر التمويل الداخلية والخارجية وتراجع معدلات التحصيل الضريبي، فبلغت نسبة الزيادة في عجز الموازنة ٢٤٤٪ منذ العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٦.

وبين في مجال الزراعة أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي السوري في الناتج المحلي انخفض من ١٨٪ عام ٢٠١٠ إلى حدود ٥٪ في عام ٢٠١٦ وهذا ناتج طبيعي عن غلاء أسعار المحروقات وانقطاع التيار الكهربائي وشح الأسمدة بسبب العقوبات.

أما قطاع الكهرباء فكان الخاسر الأكبر في عام ٢٠١٦ حيث خرجت ٣٤ محطة توليد من أصل ٥٤ محطة عن الخدمة في سورية وبلغ مجموع الأضرار المادية المباشرة في قطاع الكهرباء ٥٠٠ مليار ليرة سورية الأمر الذي تسبب بتراجع كميات الإنتاج من ٩٠٠٠٠ ميغا واط إلى أقل من ٢٠٠٠ ميغا واط أدخلت البلاد في حالة من العتم اليومي الذي وصلت نسبته إلى أكثر من ٨٣٪ الأمر الذي أظهرته صور الأقمار الصناعية.

وختم عثمان أن القطاعات الاقتصادية السورية جميعها تأثرت بالأزمة ومازالت تحاول بشتى الوسائل البقاء والاستمرار وسنعيد مقولة كررناها منذ السنة الثانية للأزمة مع هذه التحديات التي تواجه اقتصادنا فصموده وبقاؤه يعتبران إنجازاً حقيقياً يحسب لمن بقي في سورية واستمر بالعمل.

الحمو لشركة «الشرق»: بيع الأقمشة ممنوع والمطلوب تصنيعها وبيعها كمنتج جاهز

الوطن

اطلع وزير الصناعة أحمد الحمو على واقع الشركة العامة للألبسة الداخلية «الشرق» خلال جولة قام بها على مقر الشركة بمنطقة القزاز طريق السيدة زينب بدمشق بغية الوقوف على واقع العمل وتتبع تنفيذ الخطة الإنتاجية والاستثمارية. وذلك بهدف الاطلاع على عمل الشركة ونتائج تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية فيها واستمع من إدارة الشركة خلال الاجتماع معها وبحضور ممثلي التنظيم النقابي والحزبي إلى الصعوبات التي تعاني منها الشركة وأهمها نقص العمالة الإنتاجية وانقطاع التيار الكهربائي علماً بأن نسب تنفيذ الخطة الإنتاجية تحسنت بشكل ملحوظ في النصف الثاني من عام ٢٠١٦ على الرغم من نسب التنفيذ المنخفضة والعمل مستمر بوتيرة عالية منذ بداية العام الحالي لزيادة تنفيذ الخطة الإنتاجية والوصول إلى الأهداف المرجوة.

وأكد الوزير ضرورة تنفيذ الخطط الإنتاجية بشكل كامل والاستفادة من الطاقات والإمكانات المتوفرة في الشركة بالشكل الأمثل، وتطوير آلية التسويق في الشركة من خلال توسيع وتحديث منافذ البيع وتلبية حاجة السوق والجهات العامة الأخرى بتوفير المنتج بالجودة المثالية والسعر المناسب لكون منتج شركة الشرق من المنتجات المطلوبة وذي السمعة الجيدة لدى المستهلك.

وتم التوجيه بإنتاج أصناف جديدة والتنوع أكثر لتلبية حاجة السوق من الأذواق المختلفة وإجراء الاختبارات والتجارب لإنتاج منتجات بالخيوط الممرسيزه لكونها تتمتع بجودة عالية وترفع القيمة المضافة على المنتج، وكذلك فتح جبهات عمل لجهة إنتاج بعض الألبسة الجاهزة. كما وجه الوزير إدارة الشركة بوقف بيع الأقمشة الخامية واتخاذ الإجراءات اللازمة لإضافة عمليات تصنيع عليها وبيعها كمنتج جاهز لأن ذلك يحقق قيمة أرباح عالية للشركة، والعمل بشكل مستمر لتحصيل الديون المستحقة على الشركة وجدولة الديون المترتبة عليها. يشار إلى أن شركة الشرق لم تتوقف عن الإنتاج وتلبية حاجة السوق خلال سنوات الأزمة وحققت الشركة أرباحاً خلال عام ٢٠١٦ تقدر بنصف مليار ليرة سورية، وحالياً بصدد استكمال إجراءات تنفيذ المسابقة التي أعلنت عنها الشهر الماضي لتعيين ٢١٨ عاملاً إدارياً وإنتاجياً لسد النقص الحاصل الذي سينعكس على زيادة الإنتاج والأرباح.

١٠ آلاف ل.س تأمين السيارة وزيادة في تعويض الوفاة والأضرار المالية

مدير السورية للتأمين لـ«الوطن»: تم التسعير وفق الأسعار الرائجة

محمد راكان مصطفى

أصدرت اللجنة الاقتصادية توصية بالموافقة على مقترح وزارة المالية بزيادة بدلات التأمين الإلزامي لصبح ١٠ آلاف ليرة سورية للسيارات السياحية بدلاً من ٣٧٣١ ليرة سورية، أي بنسبة زيادة ١٦٨٪، على أن يتم تطبيق هذه الزيادة على باقي فئات السيارات وبنسبة الزيادة نفسها.

وبحسب الزيادة يصبح بدل التأمين الإلزامي للسيارة السياحية قوة حصان بخاري ٢٠ أو أكثر ١٢٦٠٠ ليرة بدلاً من ٤٧٠٠ ليرة، وبدل الدراجة الآلية ٢٢٤٠ ليرة سورية بدلاً من ٨٣٦ ليرة، وبدل سيارة الإسعاف أصبح نحو ١٠ آلاف ليرة سورية بدلاً من ٣٧٣١ ليرة، وأصبح بدل سيارة الإطفاء أكثر من ١٧٨٠٠ ليرة بدلاً من ٦٦٤٧ ليرة.

كما أصبح بدل الميكرو باص ٢٢٧٠٠ ليرة، بدلاً من ٨٥٧٤ ليرة، كما أصبح بدل تأمين للبولمان ٣٠٧٦٥ ليرة بدلاً من ١١٤٨٠ ليرة، كما أصبح بدل التأمين الإلزامي للشاحنة مع مقطورة نحو ٣٠ ألف ليرة تقريباً.

على أن يضاف إلى تلك البدلات رسوم وطوابع بحسب كل مبلغ ليتراوح بين ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ ليرة سورية.

وبناءً على توصية اللجنة الاقتصادية يقوم مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين بإصدار القرار اللازم وتعديل تعويضيات بوليصة التأمين الإلزامي، ليصبح تعويض الوفاة وفق المقترح ١,٢٥٠ مليون ليرة سورية بدل المعمول به حالياً والمحدد بـ٧٥٠ ألف ليرة سورية بنسبة زيادة نحو ٦٧٪، وليصبح تعويض العجز الكلي الدائم ١,٢٥٠ مليون ليرة سورية بدل المعمول به والمحدد بـ٧٥٠ ألف ليرة سورية بنسبة زيادة ٦٧٪، في حين يتم تحديد تعويض العجز الجزئي الدائم بحسب نسبة العجز، وبدل التعطل الأقصى عن العمل ٩٠ ألف ليرة سورية عوضاً عن البدل المعمول به حالياً والمحدد بـ٦٠ ألف ليرة سورية بنسبة زيادة ٥٠٪، والنفقات الطبية ٣٠٠ ألف ليرة سورية عوضاً عن التعويض الحالي المحدد بـ٢٠٠ ألف ليرة سورية بنسبة زيادة ٥٠٪، كما تم إجراء تعديل طفيف على تعويضات الأضرار المالية لتصبح ١,٧٥٠ مليون ليرة سورية بدلاً من ١,٥ مليون ليرة سورية.

من جهته بيّن مدير هيئة الإشراف على التأمين عمار ناصر آغا لـ«الوطن» أن الهيئة تعد لعقد اجتماع مجلس إدارة من أجل تنفيذ توصية اللجنة الاقتصادية، من المتوقع عقده الأسبوع القادم، موضحاً أنه سوف يتم النقاش في اجتماع مجلس الإدارة بكل ما جاء في توصيات اللجنة وآلية تطبق التوصيات.

علماً بأن اقتراح رفع البدلات لم يكن يلقى استحساناً من هيئة الإشراف على التأمين وفق الآلية التي تمت، وذلك من مبدأ أن الفكرة مبنية على أساس مالي وتجاري فقط وليس فنياً، ولا تعتمد على النتائج الفعلية لما تحققه الشركات في التأمين الإلزامي على مدى سنوات ماضية، ولا على أساس فكرة زيادة التعويضات أولاً، وفي حال الانطلاق بالموضوع من خلال زيادة التعويضات فالهيئة رأت ضرورة رفع التعويضات المادية إضافة إلى الجسدية وبنفس نسبة الدفع التي تمت على البدلات.

من جانبه بيّن مدير عام المؤسسة السورية للتأمين ياسر المشعل لـ«الوطن» أن المؤسسة أعدت آلية جديدة للعمل وذلك من خلال فصل موضوع التأمين الإلزامي عن التأمين التكميلي، وتم تشكيل دائرة مختصة في المؤسسة للعمل في موضوع الإلزامي. إضافة إلى وضع آلية جديدة تلزم بوجود مندوب أو خبير من المؤسسة عند تنظيم ضبط الشرطة بهدف ضبط الحوادث والحد ما أمكن من موضوع الحوادث الوهمية، وأن رفع بدلات التأمين الإلزامي يعتبر عاملاً مساعداً على اعتبار أن عدد العقود نفسه، وأدرج كل ما ذكر ضمن جملة من الجهود التي تبذلها المؤسسة للحد من مخاطر التأمين الإلزامي.

واعتبر المشعل أن توصية اللجنة الاقتصادية وجهت الاهتمام إلى التعويض على حوادث الوفاة والإصابة بالدرجة الأولى، إضافة إلى زيادة مدروسة على تعويض الأضرار المادية، وهذا من شأنه أن يساهم بضبط الحوادث بشكل كبير، وعدم رفع البدلات بالتغطيات نفسها يأتي انطلاقاً من أن سعر العقد القديم والأسعار المحددة يعود إلى عام ٢٠٠٧ وأسعار قطع التبديل ارتفعت عشرات الأضعاف حتى تاريخه وبقي القسط على حاله، ووفقاً للمقترح الجديد تم إعادة تسعير العقد وفق أسعار الرائجة اليوم. وعن إمكانية أن يكون الرفع للبدلات جاء لدعم صندوق التأمين الصحي بين المشعل أن صندوق المؤسسة هو صندوق واحد والإيرادات التي تصل إلى المؤسسة من جميع فروع التأمين، وسوف يتم صرف البدلات المترتبة على المؤسسة إلى جميع أنواع التأمين وبشكل طبيعي سوف يتم دعم كل بدلات التأمين، وإن الفكرة الأساسية هي دعم ملاءة المؤسسة.